الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية
دراسة تحليلية للتجربة الماليزية

إعداد

عارف محمد الخير الحاج

بحث لنيل درجة الماجستير في القانون المقارن

(قسم القانون الإسلامي)

كلية أحمد إبراهيم للقانون

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

مارس ٢٠٠٦م

ملخص البحث

أصبحت النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية واقعا متجسدا في الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية. ومهما اختلفت الدوافع والأسباب لقيام هذه النوافذ، فإنها أصبحت جزء أساسيا من مكوّنات العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا وعدد من الدول الأخرى. وعلى عكس المصارف الإسلامية في ماليزيا، التي جوبهت بنظام مصرفي تقليدي متأصل الدعائم وراسخ الخطى عند نشأتها، جاءت النوافذ الإسلامية كنتاج لتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا. ولكنّها ولدت في كنف نظام مصرفي تقليدي. مما أضفى عليها وضعاً استثنائياً مغايراً لذلك الذي اكتسبته المصارف الإسلامية من قبل. هذه الدراسة النقدية التحليلية، تناولت عمل هيئات الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية مستصحبة معها الوضع الاستثنائي للنوافذ الإسلامية كواحدة من مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي، وعلى ضوء الجهود المبذولة لترقية أداء هذه الهيئات من قبل السلطات الرقابية على العمل المصرفي في ماليزيا، وعلى رأسها البنك المركزي الماليزي. ومهما كانت النتائج من تلك الجهود المتواصلة لترقية عمل النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بصورة متزامنة مع بقية مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي، فإن النوافذ الإسلامية، بصورة خاصة، تتطلب جهداً خاصاً ودراسات متعمقة لضمان قيامها على أسس الشريعة الإسلامية، والتأكد من إلتزامها بالأحكام الشرعية في معاملاتها وعلاقاتها، سواء مع البنك التقليدي الأب، أو بقية مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي.

ABSTRACT

Islamic windows in conventional banks have become a reality in many banking and financial institutions. Regardless of the incentives and reasons behind the establishment of these windows, they have become, indeed, a major component of the Islamic Banking industry in Malaysia and many other countries. Although the Islamic institutions in Malaysia were established in the middle of conventional financial system, the Islamic windows were born as a result of the development of the Islamic Banking industry in Malaysia later. They were born in the custody of a conventional financial system, which gave them an exceptional treatment as compared to what the Islamic windows gained before. This is an analytical critical study that deals with the work of shariah supervisory board in Islamic windows. It also coincidently takes into consideration the exceptional situation of the Islamic windows as one of the Islamic financial institutions and the efforts being exerted to refine the performance of these institutions by the supervisory authorities of the Islamic Banking Industry in Malaysia, where the Central Bank of Malaysia act as the regulator. Whatsoever the results will be from these continuous efforts to refine the performance of Islamic windows in conventional banks concurrently with the other Islamic Banking and Financial institutions. The Islamic windows need a special effort and in depth study to ensure that they are operated on the tenets of Islamic rulings and shariah principles. The study may also enhance the Islamic windows' compliance with shariah in their operations and dealings with either the main conventional bank or other Islamic or conventional financial institutions.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion, it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

Uzaimah Ibrahim
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

Hafiz Ali Ismail
(Internal Examiner)

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

Shamsiah Mohamad
(External Examiner)

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a full requirements for the degree of Master of Comparative Laws

Aznan Hassan
Head,
Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmed Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as full fulfillment of the requirements for the degree of Master of Comparative Laws

Nik Ahmad Kamal Nik Mahmod
Dean,
Ahmed Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Name: ARIF MOHAMED ELKHAIR ELHAG

Signature: ..... Date: 27.02.2006....

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٦م محفوظة لـــ: عارف محمد الخير الحاج عبدالله

الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

دراسة تحليلية للتجربة الماليزية

لا يجوز إعادة أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونـــية أو غيرهـــا) بمـــا في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، بدون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات التالية:

١. يمكـــن للآخـــرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكـــون لـــلجامعة الإسلامية العالمية ـــ ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣. يكـــون لمكتـــبة الجامعة الإسلامية العالمية ـــ ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤. ســـيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ـــ ماليزيا بعنوانه مع إعلامها إذا تغير العنوان.

٥. سيتم الإتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته في استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوافر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الخطاب الموجه إليه، ستقوم إدارة الجامعة الإسلامية العالمية ـــ ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عارف محمد الخير الحاج عبدالله

....

التوقيع التاريخ

بكل مشاعر الود والتقدير أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أول من علمني حرفا والدي العزيز محمد الخير الحاج عبدالله الذي طالما ساندني وشجعني على المضي قدماً في سبيل طلب العلم.

وأهديه وكلي أمل في رضا الله وتوفيقه لوالدتي الحبيبة بشرية الماحي. كما أهديه لروح أخي الغالي عصام الدين ولإبني محمد الخير. ولأخواني وأخواتي الأحباء.

كما أهدي هذا البحث لكل من خط يراعه كلمة كان هدفه من ورائها تطوير وإرساء دعائم العمل المصرفي الإسلامي. ولكل باحث ومنقب في هذا المجال.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أولا وآخرا أن هداني لهذا السبيل ووفقني في إكمال هذا البحث. ثم من بعده الشكر الجزيل لإدارة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا التي وفرت لي كل الظروف المساعدة التي مكنتني من إكمال هذه الدراسة، وللدكتور المساعد **عزيمة إبراهيم**، المشرفة على هذه الدراسة لمثابرتها معي ودعمها وتوجيهها المتواصل. والشكر أيضاً للأساتذة الذين تفضلوا بالإجابة على أسئلة الباحث وهم الدكتور الأستاذ **محمد داود بكر**، الدكتور **أنكو رابعة العدوية بنت أنكو علي**، والسيد **إسماعيل نيك** المدير التنفيذي لإدارة المصارف الإسلامية والتكافل بالبنك المركزي الماليزي. الشكر والامتنان موصول للأستاذ الدكتور **رفعت أحمد عبد الكريم** الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على توجيهاته القيمة ودعمه العلمي الكبير. والشكر أيضاً للسيد **محمد صالحين** من البنك المركزي الماليزي لمساعداته القيمة. والشكر موصول لمركز الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وأيضاً لأسرة الدراسات العليا بكلية القانون وللعاملين بالمكتبة الرئيسية بالجامعة وبخاصة الأخ **نور حليم عبد الرحمن**. والشكر لكل من قدم لي يد المساعدة في سبيل إكمال هذه الدراسة، والحمد لله رب العالمين.

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ج
صفحة القبول	د
صفحة الإقرار	هـ
الإهداء	ز
شكر وتقدير	ح
المحتويات	ط
الفصل الأول: الفصل التمهيدي	١
١. ١. المقدمة	٢
١. ٢. أهداف البحث وحدوده	٥
١. ٣. منهجية البحث	٦
١. ٤. الدراسات السابقة	٦
الفصل الثاني: مدخل في المصارف والبنوك	١٦
٢. ١. تعريف المصرف والبنك	١٧
٢. ٢. تعريف النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية	٢٤
٢. ٣. نشأة المصارف وتطورها	٢٥
٢. ٣. ١. بدايات النشاط المصرفي	٢٥
٢. ٣. ٢. الأعمال المصرفية في صدر الإسلام	٢٨
٢. ٣. ٣. صور الرقابة الشرعية في الدولة الإسلامية	٣٢
٢. ٤. تطور العمل المصرفي الإسلامي	٣٣
٢. ٤. ١. الأعمال المصرفية الإسلامية	٣٤

٢. ٤. ٢. النشأة الحديثة للمصارف الإسلامية ٣٩
٢. ٥. تطور الأعمال المصرفية في ماليزيا ٤٣
٢. ٥. ١. النظام المصرفي الماليزي قبل نشأة المصارف الإسلامية ٤٤
٢. ٥. ٢. بداية وتطور المصارف الاسلامية في ماليزيا ٤٥
٢. ٥. ٣. بدايات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الماليزية ٥٠
٢. ٥. ٤. التنظيم القانوني للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ٥٢
٢. ٦. أهم الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية ٥٥
٢. ٦. ١. الربا في الفقه الإسلامي ٥٦
٢. ٦. ٢. الغرر ٥٩
الفصل الثالث: مفهوم الرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية ٦٤
٣. ١. المفهوم العام للرقابة الشرعية ٦٥
٣. ٢. الرقابة على النوافذ الإسلامية ٦٨
٣. ٣. الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية ٧١
٣. ٤. مدى استقلالية الهيئة عن بقية أجهزة المصرف الإسلامي ٧٥
٣. ٥. الأسس القانونية لهيئات الرقابة الشرعية الماليزية ٧٧
٣. ٦. تكوين هيئات الرقابة الشرعية ٨١
٣. ٦. ١. تكوين الهيئات الإستشارية الشرعية كما أوردها القانون الماليزي ٨٢
٣. ٦. ٢. تكوين هيئات الرقابة الشرعية في قوانين المصارف الإسلامية ٨٣
٣. ٧. مهام واختصاصات هيئات الرقابة الشرعية ٨٤
٣. ٧. ١. مهام وإختصاصات هيئات الرقابة الشرعية في القانون الماليزي ٨٦
٣. ٧. ٢. مهام وإختصاصات هيئات الرقابة الشرعية في قوانين

المصارف الإسلامية ٨٧

الفصل الرابع: واقع هيئات الرقابة الشرعية في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية بماليزيا ٩٠

٤. ١. آلية تكوين الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية بماليزيا ٩١

٤. ٢. شروط الكفاءة الواجب توافرها في عضو الهيئة الإستشارية الشرعية ٩٧

٤. ٣. مظاهر الدور الرقابي للبنك المركزى ١٠١

٤. ٤. السلطة الرقابية للمجلس الإستشاري الشرعي على النوافذ الإسلامية ١٠٣

٤. ٥. المهام الفعلية التي تقوم بها الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية ١٠٦

٤. ٦. دواعي إلزام المشرع للنوافذ الإسلامية بتأسيس هيئات إستشارية ومدى إلزامية قراراتها ١٠٨

الفصل الخامس: النتائج والتصور المقترح لعمل الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية ١١٣

٥. ١. النتائج ١١٤

٥. ٢. مقترحات بشأن عمل الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية ١١٧

٥. ٢. ١. توصيات إدارية تتعلق بالنافذة الإسلامية ١١٨

٥. ٢. ٢. توصيات حول تكوين الهيئة الرقابية الشرعية داخل النافذة الإسلامية ١٢٢

٥. ٢. ٣. توصيات بشأن مواجهة الصعوبات التي من الممكن أن تواجه العمل الرقابي الشرعي بالنافذة الإسلامية ١٢٤

٥. ٣. التنظيم والتنسيق للعمل الرقابي الشرعي بكافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ١٢٥

٥. ٤. الهيئة العالمية العليا المقترحة للرقابة الشرعية ١٢٨

٥. ٤. ١. الصورة المقترحة لإنشاء الهيئة العالمية العليا للرقابة الشرعية ١٢٩

٥. ٤. ٢. المهام المقترحة للهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٣٢

٥. ٤. ٢. ١. المهام الشرعية والقانونية للهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٣٣
٥. ٤. ٢. ٢. المهام الإدارية للهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٣٥
٥. ٤. ٣. مهام متعلقة بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ١٣٦
٥. ٥. سلطات التعيين لهيئات الرقابة الشرعية وماليتها ١٣٨
٥. ٥. ١. تعيين أعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٣٩
٥. ٥. ٢. تعيين أعضاء الهيئات الوطنية للرقابة الشرعية ١٤٠
٥. ٥. ٣. تعيين أعضاء الهيئات الرقابية الشرعية بالنوافذ الإسلامية ١٤١
٥. ٥. ٤. شرط التسجيل بالمنظمة العالمية للمصارف الإسلامية ١٤١
٥. ٦. مالية الهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٤٢
٥. ٦. ١. المصادر المالية للمرحلة التأسيسية للمنظمة العالمية للمصارف الإسلامية ١٤٢
٥. ٦. ٢. المصادر الدائمة لمالية المنظمة العالمية للمصارف الإسلامية ١٤٣
٥. ٧. وسائل مساعدة على تقوية الدور التظيمي للمنظمة العالمية للمصارف الإسلامية ١٤٤
٥. ٧. ١. إدارة تسجيل المراقبين الشرعيين والمؤسسات المصرفية الإسلامية ١٤٤
٥. ٧. ٢. المؤسسة الأكاديمية ١٤٥
٥. ٧. ٣. إدارة الإعلام والنشر ١٤٦
٥. ٨. الخاتمة ١٤٦
المراجع ١٤٨
الملاحق (Appendixes) ١٥٩
ملحق رقم (١) لقاء مع إسماعيل نيك مدير قسم البنوك الإسلامية والتكافل بالبنك المركزي الماليزي ١٥٩
ملحق رقم (٢) لقاء مع الدكتور المشارك محمد داؤود بكر عضو هيئة الرقابة الشرعية بعدد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ١٦٦
ملحق رقم (٣) لقاء مع أنكو رابعة العدوية بنت أنكو على أستاذ مادة المصارف الإسلامية بكلية القانون بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ١٧٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل رقم الصفحة

٢. ١ حجم الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا..... ٤٧

٢. ٢ حجم ودائع الإستثمار في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا.....٤٩

٢. ٣ حجم ودائع الإدخار في النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا.....٥٠

٢. ٤ عدد المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ماليزيا.....٥١

٥. ١ التصور المقترح لوضع هيئة الرقابة الشرعية داخل النافذة الإسلامية ١٢٣

٥. ٢ الهيكل الإداري للمنظمة العالمية للمصارف الإسلامية ١٣٠

٥. ٣ مستويات هيئات الرقابة الشرعية بالمنظمة العالمية المقترحة للمصارف الإسلامية.. ١٣٢

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

١ . ١ . المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن أهمّ ما أدى إلى ظهور حركة المصارف الإسلامية هو الحرص على تحقيق العدالة الإجتماعية التي هدف إليها الشرع الحنيف بتحريمه لصور المعاملات التي تؤدى إلى معاناة الفقراء وإكتناز الأموال في أيدي الأغنياء فقط. وقد حرّم الإسلام الاستغلال والظلم بكافة صوره وتوعد المستغلين والظالمين بعذاب شديد. كما حرّم أي نشاط اقتصادي يؤدي إلى إفساد المجتمع مثل الربا، والغرر، والتغرير والاكتناز، والاحتكار، والغش، والتدليس، والتزوير، والميسر والرشوة. كما أكد الدين الإسلامي على ضرورة تعمير الأرض بتنميتها عن طريق تكامل رأس المال والامكانات الإنتاجية الأخرى مثل العمل والموارد الطبيعية. ومن هنا جاء التحريم القاطع بنص الكتاب والسنة لكل الانحرافات التي من شانها أن تفسد النشاط الاقتصادي للمسلمين ومن بينها الربا، والذي يعد الكبيرة الوحيدة التي أعلن الخالق تبارك وتعالى حرباً على مرتكبيها في قوله تعالى:

(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)[١]

---

[١] القرآن الكريم، سورة البقرة، ٢: ٢٧٨-٢٨٠ .

وتحدث الإسلام عن رأس المال المستخدم في عملية التعمير هذه كعنصر من عناصر الإنتاج، فوضع القواعد اللازمة لتنميته بصورة شرعية تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. ومن هذا الأساس تنطلق المصارف الإسلامية، حيث يقوم الاستثمار في النظام المصرفي الإسلامي على نظام المشاركة في الربح والخسارة وتشمل هذه المشاركة مجموعتين من العقود هي عقود الشركات مثل الشركة والمضاربة وغيرهما، وعقود البيوع مثل المرابحات والبيع بالثمن الآجل وبيع الاستثمار وغيرها. ويكون الإتفاق في هذه الصور من المعاملات على أساس مبدأ أن المسلمين عند شروطهم.[٢]

إن التجربة المصرفية الاسلامية والمتمثلة في أسلمة المصارف وصيغ التمويل المصرفية حققت نجاحات كبيرة تمثلت في تزايد وإنتشار المصارف الإسلامية والمؤسسات المصرفية التي تتبع صيغاً إسلامية في معاملاتها. ولعلّ أهم سمة للعمل المصرفي الإسلامي هو تحريمه للربا –والذي يعتبر من أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من البنوك– بجانب الإبتعاد عن جميع صور العقود والمعاملات المحظورة شرعاً.[٣] ولكن من الملاحظ أن هنالك العديد من المصارف والمؤسسات المالية غير الإسلامية بدأت فعلياً في التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي وذلك بأن تقوم بإستقطاع جزء من رأسمالها لتوفير الدعم اللازم لإنشاء أو تأسيس أفرع لها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها، أو تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر نوافذ تنشؤها خصيصاً لهذا الغرض.

هذا وبينما استبعدت بعض الدول نظام التعامل بالفوائد الربوية تماماً من كل عملياتها المصرفية مثل السودان وإيران. نجد أن هنالك دولاً أخرى مثل ماليزيا والسعودية ومصر ماتزال تطبق نظاماً مصرفياً مزدوجاً حيث تعمل البنوك التقليدية، التي تتخذ نظام الفائدة أسلوباً في معاملاتها، جنباً إلى جنب مع المصارف الإسلامية التي لا تعمل بنظام الفائدة. فقامت بعض هذه البنوك غير الإسلامية بفتح نوافذ أو أفرع تقدم من خلالها خدمات مصرفية إسلامية. وذلك ربما يرجع إلى الإنتشار الواسع لمفهوم المصارف

---

[٢] العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري**، صحّحه وضبطه عبدالله محمد عمر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م)، ص ١٣٣.

[٣] شيخون، محمد، **المصارف الإسلامية**، (عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م)، ص.١٢٣.

الإسلامية خلال السنوات الماضية، حيث أدى انتشار هذا المفهوم إلى تزايد الوعي بين المسلمين في كل أنحاء العالم بأهمية أن يقوموا بإجراء معاملاتهم المصرفية وفق تعاليم الشريعة الإسلامية. وأرتفعت الأصوات حتى في الدول غير المسلمة مطالبة بإتاحة المجال لهم لإيداع أموالهم في مؤسسات مصرفية إسلامية وإجراء معاملاتهم وإستثماراتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وبالتالي إتجهوا إلى سحب أموالهم المودعة بالبنوك التقليدية ولا سيما تلك المودعة في بنوك الدول غير المسلمة من أجل إيداعها في المصارف الإسلامية. مما حدا ببعض تلك البنوك التقليدية –كما يذهب بعض الفقهاء المعاصرين– إلى السعي لإبقاء تلك الأموال لديها وذلك بدخول المنافسة على ودائع المسلمين من خلال فتح نوافذ تقدم عبرها خدمات مصرفية إسلامية.

عموماً، ومهما إختلفت الدوافع، فإن من بين أهم أسباب ظهور المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أنحاء العالم هو سعي المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي إلى تلبية حاجة المسلمين لوجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية في دولهم، وبالتالي، كان طبيعياً أن تصحب حركة إنتشار الإسلام والمسلمين في مختلف أنحاء المعمورة وعدم إلتزام عدد كبير من الدول المسلمة وغير المسلمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، أصوات تنادى بإنشاء مؤسسات مصرفية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ظهور النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

هذا وطالما أن المصارف الإسلامية تستمدُّ شرعيتها وصبغتها الإسلامية من وجود الهيئات الرقابية الشرعية فيها، فإن الحال كذلك بالنسبة لنوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية والتي تعتبر، وإستناداً للأوضاع الخاصة التي قامت فيها والبيئة التي تدير عملياتها وسطها، أشدَّ حاجة من غيرها لقيام مثل هذه الهيئات والتي يجب أن تنشأ بصورة متزامنة مع تأسيس وفتح هذه النوافذ وتواكب تطوراتها بإعتبار أن هذه الهيئات ـــ ولما تتضمنه في تكوينها وعضويتها من كوادر وكفاءات فقهية وقانونية ومصرفية ـــ هي القادرة على حملِ لواء العمل المصرفي الإسلامي الذي يعتبر تجربة جديدة بالنسبة للبنك التقليدي أو المؤسسة المالية التقليدية وهي الأجدر بالعمل على رسم المسار الصحيح لعمل

النافذة الإسلامية وتصحيح كل ما قد يصاحب مسيرتها من عثرات وكبوات مقصودة وغير مقصودة. وفوق هذا وذاك فإن هذه الهيئات وبمثل ما هو عليه الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية، تمثل الضمير الإسلامي الواعي الذي يجعل المؤسسة المصرفية الإسلامية ومن تلقاء نفسها قادرة على تجنب كل ما قد يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادءها وكل ما قد يحيد بالمؤسسة المصرفية الإسلامية عن تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها. فالهيئات الرقابية الشرعية هي الجهة القادرة على إيجاد البديل الحقيقي للربا الذي كان سائداً بالمؤسسة المصرفية التقليدية قبل فتح نافذة المعاملات الإسلامية، وهي القادرة على مراقبة إلتزام المؤسسة المصرفية بالإبتعاد عن كل أشكال الغش والتغرير والمقامرة التي تصاحب الكثير من الأعمال المصرفية السائدة في النظام المصرفي التقليدي.

١. ٢. أهداف البحث وحدوده

يهدف البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

أولاً: بحث الصورة المثلى لقيام النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الماليزية وكيفية إلتزامها في معاملاتها بالصيغ الإسلامية.

ثانياً: دراسة عمل هيئات الرقابة الشرعية الموجودة بالنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية، وإلى أي مدى تقوم هذه الهيئات في ماليزيا بدورها الرقابي.

ثالثاً: مناقشة تكوين الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية من حيث الجهة المناط بها تعيين وعزل أعضاء الهيئة ومدى تأثير ذلك على حياد الهيئة في مباشرة مهامها وإختصاصاتها.

رابعاً: الوقوف على صور التنسيق بين الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية ونظيراتها بالمصارف الإسلامية والبنك المركزي الماليزي وبقية المؤسسات المالية الإسلامية.

خامساً: بحث الوسائل اللازمة لمعالجة الوضع الخاص الذي تقوم فيه الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية.

سادسا: البحث في إمكان إنشاء هيئة رقابة شرعية عالمية موحدة ملزمة تشمل المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في مختلف المؤسسات المالية والمصرفية بدول العالم المختلفة بما فيها ماليزيا.

وسيدرس هذا البحث قيام النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وكيفية تأسيسها، وتمويلها، ومراحل تطورها، والى أي مدى تلتزم هذه النوافذ بمبادئ الشريعة الإسلامية وهي تباشر نشاطاتها الإستثمارية والتمويلية.

١. ٣. منهجية البحث

سيتبع الباحث خلال تناوله لهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي والنقدي وذلك من خلال التعريف بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أو الربوية، وصور الرقابة الشرعية التي تحكم أعمال هذه النوافذ. وسيدرس الباحث تكوين هذه الهيئات والمهام الموكلة إليها والوقوف على الجوانب العملية في هذا الإطار وتحليلها من الناحية العلمية والنظرية لمعرفة مدى توافق ما يجري عليه العمل في أروقة الهيئات الإستشارية الشرعية بالنوافذ الإسلامية والمهام النموذجية المفترضة لهذه الهيئات في بقية المؤسسات المصرفية الإسلامية.

سيقوم الباحث بإستخدام المراجع المتوافرة بمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبة البنك المركزي الماليزي حول هذا الموضوع كما سيعمد إلى الإطلاع على جانب من الكتابات الحديثة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وسيجري عدداً من المقابلات الشخصية مع عدد من الفقهاء والمختصين في هذا الجانب وبخاصة أعضاء الهيئات الإستشارية الشرعية بعدد من النوافذ الإسلامية والمصارف الإسلامية داخل ماليزيا، كما سيلجاء إلى دراسة النصوص القانونية التي تنظم النشاط المصرفي الإسلامي بما فيه نوافذ المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية.

١ . ٤ . الدراسات السابقة

على الرغم من أن البنوك الإسلامية ظهرت إلى الوجود حديثا، إلا أن فقهاء الأمة وعلماء الإقتصاد الإسلامي لم يدخروا جهدا للتأصيل له وتطويره سواء بالكتابة أو تقديم المحاضرات أو من خلال الأوراق التي قدمت في المؤتمرات العلمية المتخصصة والخاصة بمسيرة العمل المصرفي الإسلامي. لذلك فإن الباحث في أي مجال من مجالات المصارف الإسلامية يستطيع بسهولة الحصول على المراجع التي تعينه في كتاباته الرامية إلى مواكبة التطور الذي ينتظم مسيرة المصارف الإسلامية عالمياً، والتأصيل لكل ما تفرزه هذه التجربة من مستجدات.

هذا وإن كانت المكتبة الإسلامية ذاخرة بكل ما يتعلق بفقه المعاملات الإسلامية وبخاصة المصارف الإسلامية، إلاّ أن بروز ظاهرة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية لم تجد حظها الوافر من البحث، وذلك يرجع في الأساس إلى حداثة هذه التجربة نسبياً.

هذا وعلى الرغم من ذلك فهناك عدد محدود من الكتب والمقالات والآراء تناولت جوانب ذات صلة بالموضوع، وتطرقت للحديث عرضاً عن هذه النوافذ وهيئات الرقابة الشرعية فيها. وقد جاءت الآراء حول هذا الموضوع بين المؤيدة والمعارضة لإتجاه قيام النوافذ الإسلامية في الأساس. كما تناولت هذه الآراء صور الرقابة الشرعية الجارية حالياً على النوافذ الإسلامية بصورة خاصة والعمل المصرفي الإسلامي بصورته الأوسع. وتشعبت بين من يرى مثالية الوضع الرقابي السائد حالياً ومن يرى ضرورة تطويره وتنظيمه، وآراء أخرى تذهب إلى أهمية إيجاد صيغة أكثر فاعلية لقيام هذه الهيئات وخلق مجالات للتنسيق بينها وكفالة قوة إلزامية لفتاويها وقراراتها تجاه السلطات الإدارية بالمؤسسة المصرفية الإسلامية كما سنرى.

في المراجع الإسلامية ، يمكننا ملاحظة حصر تناول الفقهاء القدامى لمسألة العمل المصرفي في وضع أطر ومفاهيم عامة للعمل المصرفي الإسلامي وصيغ المعاملات والعقود التي تجيزها الشريعة الإسلامية وبالتالي يجوز للمصارف الإسلامية مباشرتها. حيث نجد فى كتاب إبن قدامة المقدسي (المغني) تعريفات لمفهوم المصرف وما يقوله الحنابلة في صيغ

المعاملات المصرفية الإسلامية المعروفة ومدى شرعيتها.[٤] كما نطالع ما يقوله الشافعية في الأسس الشرعية للمعاملات في الإسلام من خلال كتاب (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج)[٥] وكذلك بالنسبة للمالكية من خلال كتاب (الشرح الصغير على أقرب المسالك)[٦] . وفي كتاب (المبسوط) للسرخسي الحنبلي نجد تعريفا بأسس المعاملات المصرفية الإسلامية وأشكالاً للمعاملات التي سادت في الجاهلية وأجازها الإسلام وتلك التي حرمها الإسلام.[٧]

وفي كتب السيرة النبوية الشريفة، يعرض صاحب الطبقات صوراً للممارسات العملية للعمل المصرفي الإسلامي وكيف أن الصحابة رضوان الله عليهم يلجأون إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- طلباً للرأي في ما قاموا به من معاملات ورأي الشرع فيه مما يوضح أن لعمل هيئات الرقابة الشرعية تأصيلاً في الشرعية الإسلامية.[٨]

أما في المراجع الإسلامية المعاصرة، فقد تناول سعود محمد الربيعة في كتابه (تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته) الأسباب التي توجب تحول المصرف من نظام ربوي إلى إسلامي، بالإضافة إلى المقتضيات الشرعية والإدارية والإقتصادية والمحاسبية للتحول. كما عرض رؤيته للأسلوب الأفضل لإنجاز خطة هذا التحول، والعقبات التي تواجه عملية التحول.[٩] أما دكتور عبد الحميد محمود البعلي فقد رأى في كتابه (المدخل لفقه البنوك الإسلامية) أن هيئات الرقابة الشرعية ما هي إلا جهاز جديد يدخل في تكوين المصرف الإسلامي وذلك بحكم طبيعته وطبيعة نشاطات المصرف التي يزاولها. ويقول إنه لتعريف هيئة الرقابة الشرعية لا بدَّ من التعريف أولاً بالمصرف الإسلامي وذلك لأن الهيئة

---

[٤] المقدسي، أبو أحمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني**، جـــ٤، (الرياض:مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١ هـ-١٩٨١م)، ص. ٣-٧٤.

[٥] الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه بن شهاب الدين، **نهاية المحتاج الى شرح المنهاج**، جـــ٤، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، ص. ١٠٦-٢٣٣.

[٦] الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد، **الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك**، جـــ٣، (أبوظبي: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ص.٢١٥-٢٨٧.

[٧] السرخسي، شمس الأئمة، **المبسوط**، جـــ ١٤، (القاهرة: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٤هـ)، ص ٣٧.

[٨] أنظر على سبيل المثال محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر،١٩٥٧)، ص ١٠٩.

[٩] الربيعة، سعود محمد، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، (الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، جـــ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ص. ١٥-١٠١.

تمثل أحد مكونات البنك الرئيسية. وبعد أن يعرف بالبنك الإسلامي من حيث المفهوم والمهام ومجال العمل، يحذر من تضارب المصارف الإسلامية في تطبيقاتها للحلول الشرعية. ويؤكد أن حلَّ ذلك يكمن في إنضمام هذه المصارف إلى الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وتكوين لجنة من المساهمين بالبنك لمتابعة أعماله على أن يكون من بينهم ممثل للحكومة.

وفيما يتعلق بالأساس الشرعي لهيئات الرقابة الشرعية يقول البعلي إن النظام الأساس للبنك ومباشرة الهيئة لإختصاصاتها يعدان من أهم أسباب وجود هيئة الرقابة الشرعية في البنك وبالتالي يمثلان أساس مشروعيتها وذلك بالإضافة إلى مجرد التفكير في إنشاء المصرف الإسلامي. حيث يقع عليها وفق رأي الكاتب مهمة رعاية خطوات إنشاء المصرف ومراجعة كافة الإجراءات المتعلقة بقيامه أولاً بأول. وفيما يختص بإختصاصات الهيئة، فقد حصرها البعلي في إبداء الرأي الشرعي حول معاملات المصرف دون الطلب منها ذلك. أي القيام بولاية الإفتاء. ويرى أن ذلك يحقق فاعلية الهيئة وتفاعلها مع كل أنشطة المصرف، وما يجري في أروقته. أما الإختصاص الثاني الذي ساقه البعلي للهيئة فمتفرع عن الأول، وهو متابعة تنفيذ ما تصدره الهيئة من فتاوى وآراء شرعية لتدارك ما قد يجابه التنفيذ من مشكلات تقتضي بيان الرأي الشرعي فيها. وحول تكوين الهيئة، لم يشترط عدداً معيناً لعضويتها وإنما وضع حداً أدنى لها وهو ثلاثة أعضاء. كذلك تحدث الكاتب عن شروط الإجتهاد والمجتهد وشروط الإفتاء والمفتي بإعتبار أنه لا بدّ من توافرها بعضو هيئة الرقابة الشرعية. ويؤكد أيضاً على ضرورة أن يأتي أعضاء هيئات الرقابة الشرعية عن طريق الإختيار وليس التعيين لضمان فاعلية أداء الهيئة. وأن يكون الإختيار من جانب الجمعية العمومية للبنك بصورة حصرية. ويرى أيضاً أن هذه الفاعلية تقتضي أن يتاح لهم حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية. وأن تكون فاتاواهم ملزمة. وكذلك يدعو إلى التنسيق المتصل بين الهيئات الشرعية الخاصة بكل مصرف والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.[١٠]

---

[١٠] البعلي، عبد الحميد محمد، **المدخل لفقه البنوك الإسلامية**، (جده: المعهد الدولي للبنوك الإسلامية،١٤٠٤هـ-١٩٨٣م)، ص.١٤٣-١٧٣.

وفي كتابه (الإستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية)، عرض البعلي الأحكام العدلية في مفهوم البنك الإسلامى والضوابط الفقهية للخدمات المصرفية بجانب أعمال هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية من حيث تعريفها وشرعيتها وتكوينها وأهمية الدور الذي تقوم به.[١١] وفي كتاب (الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية) الذي ألّفه حسن يوسف داوْد عرضٌ للأُطر الشرعية والقانونية للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ومدى ملائمة النظم والأساليب الحالية للرقابة الشرعية، وقد أجرى مؤلف الكتاب دراسات شملت عدداً من المصارف الإسلامية وصل من خلالها إلى وجود الكثير من الصعوبات التي تؤثر في فاعلية عمل هيئات الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وخلص إلى التقدم بمقترح للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية ركز فيه على دور العاملين بالمؤسسة المصرفية الإسلامية والمتعاملين معها في تحقيق الإنضباط الشرعي. كما دعا إلى الإهتمام بالرقابة الذاتية. و تقدم بنماذج مقترحة للهياكل التنظيمية لهيئات الرقابة الشرعية على مستوى المركز الرئيسي وعلى مستوى الفرع.[١٢]

وتناول محمد عبد المنعم أبوزيد هذا الموضوع عرضاً في كتابه (الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق) وذلك عندما أكد الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية التي تميزها عن البنوك التقليدية، وعدم ملائمة السياسات النقدية للبنوك المركزية لسياسات وضوابط المصارف الإسلامية، باعتبار أن المصارف الإسلامية لا تتعامل مطلقاً بنظام سعر الفائدة الذي يعتبر الأساس المنظم لكافة معاملات البنوك التقليدية المنضوية تحت لواء البنك المركزى لأي دولة، وأن علاقة البنوك التقليدية بمودعيها ومقرضيها علاقة دائن بمدين، بينما تقوم علاقة المصارف الإسلامية بمودعيها ومقرضيها على مبدأ الإستثمار والمشاركة في النتائج الفعلية للعمليات الإستثمارية من ربح أوخسارة. ويؤكد الكتاب، الذي يعتبر واحداً من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامى في دراسات **الإقتصاد**

---

[١١] البعلي، عبد الحميد محمود، **الاستثمار والرقابة الشرعية**، (القاهرة: مكتبة وهبة،١٤١١هـ-١٩٩١م)،ص. ١١، ٣٧، ١٩٣.

[١٢] داود،حسن يوسف، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م)، ص. ٤٩-٦٧.

الإسلامي، أن النظم والأدوات والأساليب التي تتبعها البنوك المركزية في تعاملها مع البنوك التقليدية لتنفيذ سياساتها النقدية لا تصلح للتطبيق بالنسبة للمصارف الإسلامية، بجانب أن البنك المركزي لا يسمح للبنوك التقليدية بتملك الأصول الثابتة والمنقولة والتي تقتضي عمليات المصارف الإسلامية الإستثمارية تملكها بغرض إعادة بيعها.[١٣]

أما دكتور زيد محمد الرماني، فقد أشار في بحثه حول عقد المضاربة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيق أحكامه في المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، إلى أن المصارف الإسلامية ألغت جميع الأعمال التي تقوم على الربا وتعاملت على أساس المشاركة في الفوائد اللاحقة "الأرباح" وذلك بخلاف البنوك التقليدية التي يقوم العمل فيها على أساس ربوي. وفي إطار تناوله لمستقبل المصارف الإسلامية أوضح المؤلف أن المصارف الإسلامية ليست مجرد مصارف لا تتعامل بالفائدة، وإنما مؤسسات عقدية أنشئت لتجسيد وتدعيم الإقتصاد الإسلامي في الممارسة العملية باعتبار أن المصارف الإسلامية مصارف إستثمارية تنموية. وأورد الكاتب هنا وثيقة صدرت عن صندوق النقد الدولي، تؤكد أن نظام المصارف الإسلامية أكثر فاعلية وتوازناً من الأنظمة المالية في الدول الغربية، وخصوصاً في معالجة الهزات المالية. كما أورد حديث العالمة الإقتصادية "ثروت وولرز" من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Co Operation and Development – OECD) التي أكدت أن البنوك الإسلامية تعد من البنوك القليلة الأصيلة التي نشأت. وأوضحت أن نظام هذه البنوك قد يلعب دوراً فعالاً في تنمية وإنعاش الاقتصاد خصوصاً خلال فترات الأزمة الراهنة لأن هدفها الكبير يتجه نحو الاستثمارات المنتجة.[١٤] الأمر الذي يؤكد أن المستقبل للعمل المصرفي الإسلامي مما يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة لتزيد هذه المسيرة القاصدة بالمناهج العلمية السليمة التي تحقق لها النماء والتقدم.

---

[١٣] أبوزيد، محمد عبد المنعم، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م)، ص ٨٢-١٠٠ .

[١٤] الرماني، ريد محمد، "عقد المضاربة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيق أحكامه في المصارف وبيوت التمويل الإسلامية"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، العدد ٣، (٧ ذوالحجة١٤١٩هـ-أبريل١٩٩٩م) :ص٢٢٤.